عبد الكريم الخطابي
وأسطورة الانفصال (١٩٢١ - ١٩٢٦)
حفريات نقدية في خطاب الجمهورية الريفية

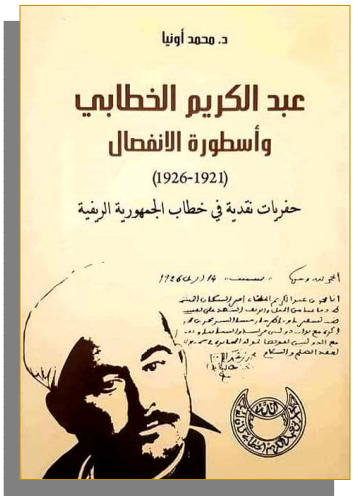

د. عمر أشهبار
باحث في التاريخ والتراث
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي بباب تازة
مديرية تشفشاون – المملكة المغربية

بيانات الكتاب

عبد الكريم الخطابي وأسطورة الانفصال (١٩٢١-١٩٢٦)
حفريات نقدية في خطاب الجمهورية الريفية
المؤلف: الدكتور محمد أونيا

الناشر: مطبعة الخليج العربي
تطوان. الطبعة الأولى ٢٠١٨
٣٨٤ صفحة من الحجم المتوسط

كلمات مفتاحية:
الثورة الريفية، الجمهورية الريفية، عبد الكريم الخطابي، التاريخ والمجتمع، السلاطين المغاربة

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0055414

مُقَدِّمَةُ

تعززت المكتبة التاريخية المغربية صيف العام المنصرم (٢٠١٨) بصدور مؤلف الباحث محمد أونيا، يحمل عنوان: عبد الكريم الخطابي وأسطورة الانفصال (١٩٢١ - ١٩٢٦) حفريات نقدية في خطاب الجمهورية الريفية. والباحث مختص في تاريخ منطقة الريف بالمغرب. (الريف منطقة جغرافية حدد حدودها عبد الحق البادسي "ما بين مدينتي سبتة وتلمسان". انظر: عبد الحق بن إسماعيل البادسي، المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف، تحقيق سعيد أعراب، المطبعة الملكية، الرباط، ١٤٠٢ ه/ ١٩٨٢ م، ص٥٠) وقد أثار صدور هذا الكتاب ردود فعل متباينة والكثير من الجدل، بل وصل الأمر بالبعض حد التجريح والتهجم على شخص المؤلِّف، مما يتنافى مع أدبيات النقد العلمي البناء، فليس من الحكمة والنقد الهادف التهجم على صاحب الكتاب بمجرد أن بدا العنوان للبعض مناقض مع ما ترسخ في ذهنه من "مسلمات وأحكام مسبقة " تروق مزاجه وعواطفه، أو أيديولوجيته. والخطير في الأمر أن هناك من انخرط في حملة التهجم على د. محمد أونيا دون أن يكلف نفسه عناء قراءة الكتاب، وينطبق في حق هؤلاء القول الحكيم "يا ناطح الجبل العالي ليوهنه.. أشفق على رأسك لا تُشفق على الجبل".

إن القراءة المتأنية لهذا المؤلف الجديد تجعلنا نخلص إلى أن صاحبه استطاع الإسهام في التراكم المنجز عن الحركة التحريرية التي قادها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، وعن الدولة الحديثة التي أنشأها هذا الزعيم الوطني في شمال المغرب، خلال عشرينيات القرن الماضي، فالكتاب إضافة نوعية إلى الدراسات التي انصبّت حول المشروع التحديثي للأمير الخطابي. ولن نجازف القول إن دراسة د. محمد أونيا تُعَدّ أهم ما كتب عن موضوع تأسيس الأمير الخطابي

لكيان سياسي إبان حرب الريف (١٩٢١ - ١٩٢٦م)، وهذه الدراسة العلمية الممنهجة هي ثمرة مجهود علمي كبير تطلبت زمنًا طويلاً. ولعل دراية الباحث بالعلوم الاجتماعية المساعدة لعلم التاريخ، خاصة ما له ارتباط بالمجتمع الريفي، مكنته من سبر أغوار الموضوع من جوانب مختلفة. فالباحث له عدة أعمال علمية رصينة حول التاريخ والمجتمع بمنطقة الريف.

يقع المؤلف في ٣٨٤ صفحة من الحجم المتوسط بما فيه كلمة الشكر وفهرس المحتويات والتمهيد والخاتمة، والملحق الذي يضم ثلاث عشرة وثيقة، ولائحة البيبليوغرافيا التي تضم أكثر من ثلاثمائة عنوان، بالإضافة إلى لائحة الصور والجداول والوثائق والخرائط. والكتاب صادر عن مطبعة الخليج العربي بتطوان، وبإخراج جميل وأنيق.

زيّن غلاف الواجهة الأمامية بصورة للأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي وهو في مرحلة شبابه، وبصورة لوثيقة تاريخية عبارة عن تفويض مكتوب من قبل الخطابي لناظر الخارجية السيد محمد أزرقان للمشاركة في مؤتمر الصلح بوجدة سنة ١٩٢٦م، وأسفل هذه الوثيقة نجد صورة لتوقيع الخطابي بخط يده، وكذلك صورة لخاتم "إمارة الريف" مكتوب عليه عبارة "محمد بن عبد الكريم الخطابي كان الله له"، ويتضمن الغلاف الخارجي أيضًا لمحة مقتضبة عن المؤلف وأعماله العلمية، وعلى الواجهة الخلفية للغلاف أدرج المؤلف مقتطفًا من التمهيد المخصص للدراسة.

ونعتقد أن هذه الدراسة موجهة للباحثين المختصين وللمهتمين، وللقراء العاديين على حد سواء، فالمتخصص سيجد فيها القاعدة الأساسية للمادة المصدرية المتعلقة بالموضوع، والمهتم ستتوسع لديه قاعدة معطياته، والقارئ العادي سيستمتع بقراءة هذا الكتاب ويستفيد منه بلا شك، لأن الكتاب يتميز بأسلوب سلس، وواضح، مع عمق على مستوى التحليل والنقد.

إن الغاية المتوخاة من تأليف هذه الدراسة تتمثل أساسًا في بيان حقيقة تأسيس الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي لدولة حديثة وطبيعة هذا الكيان، وكذلك نقد كل الأطروحات التي تطرقت إلى الموضوع، فقد استهل الباحث دراسته بتمهيد مطول (إحدى عشرة صفحة) أقر فيه السعي إلى "إعادة بناء تصور جديد حول القضية بأكبر قدر من الموضوعية، وحد أدنى من التصور العاطفي (...) مما يتطلب قراءة أركيولوجية". (ص.١٤ من الكتاب)، واعتبر أن جل ما كتب عن الموضوع تحكمت فيه اعتبارات إيديولوجية، مما أدى -حسب الكاتب- إلى بروز ثلاث أطروحات وتصورات عن طبيعة الكيان السياسي الذي أسسه الأمير الخطابي، وهي كالتالي: "أطروحة أصحاب اليمين (السلفيين) الذين دافعوا عن تأسيس (الجمهورية الريفية) باعتبارها خطوة ضرورية وأولية في مسلسل تحرير باقي البلاد (...) ومتى تم التحرر سلموا البلاد لصاحب العرش" (ص. ١٥)، أما التصور الثاني فقد عبر عنه "أهل اليسار (التقدميّين) من زعماء الحركة الوطنية ممن أعجبوا بالتجربة الخطابية، فقد اعتبروا (الجمهورية الريفية) حلاً ملائمًا لتجاوز أزمة الحكم المخزني التقليدي" (ص.١٥)، وفي المقابل نجد موقفًا وسطًا "استمد رؤيته من تصور أنتروبولوجي يختزل (الجمهورية الريفية) في البعد القبلي الصرف" (ص. ١٥).

اعتبر الباحث أن هذه التصورات الثلاث "فشلت في تحقيق المصالحة التاريخية المنشودة مع تاريخ ابن عبد الكريم (...) بل ساهمت في تعميق أزمة الثقة بين الريف والمركز" (ص.١٦). ولعل سبب إخفاق هذه التصورات في تحديد طبيعة الكيان الذي أسسه الخطابي، وغايته من ذلك، يعود إلى المرجعيات الفكرية المؤطرة لأصحابها، وكذلك إلى كون هؤلاء قد "استمدوا مادتهم كلها من وجهة نظر (الآخر) الأوربي" (ص.١٧)، وبالتالي آن الأوان لضرورة الاحتكام إلى ما اعتبره الباحث "المرجعية المحلية "، أي العودة إلى رأي الخطابي نفسه، مما دفع د. أونيا إلى طرح سؤال مؤرق، يمكن إعادة صياغته على الشكل التالي: هل فعلاً أسس الخطابي "جمهورية ريفية" أم أن "التسمية الوحيدة التي اتخذها ابن عبد الكريم شعارًا لحكومته المحلية هي (الإمارة) وبالضبط (إمارة الريف)" (ص. ١٧).

محتويات الكتاب

قسم الباحث دراسته إلى بابين، كل باب منهما يشتمل على فصول، خصص الباب الأول لتبيان حقيقة وجود "الجمهورية الريفية"، فاختار لهذا الباب العنوان التالي: **"جمهورية الريف" الحقيقة والخطاب**، ويتضمن ستة فصول.

خصص **الفصل الأول** للنبش في الإشكالية المرجعية للحركة الريفية، ونجاح الأمير الخطابي في بناء قيادة مركزية لمجتمع لم تكن له زعامة، والعمل على "استقلال الريف بمعناه الجغرافي الممتد على طول الواجهة المتوسطية من ملوية شرقا، إلى المحيط

الأطلنتي غربًا، ومن تخوم البحر الأبيض المتوسط شمالاً، إلى ضفاف نهر ورغة جنوبًا". (ص. ٢٩). لينتقل للحديث عن بداية تداول تسمية "الجمهورية الريفية"، حيث اعتبر أن هذه التسمية لم تطلق محليًا على الحكومة الأولى التي أسسها الأمير الخطابي بل ارتبطت بها لاحقًا، ولم يستعمل الخطابي تسمية "الجمهورية الريفية" بشكل نهائي، ولم يوقع بها مراسلاته، وفي المقابل لم يعترض الخطابي على لقب "الأمير"، كما نجد في وثيقة بيعته. ليخلص الباحث إلى أن دحض تأسيس الخطابي للجمهورية الريفية يستدعي "إعادة النظر في كل ما قيل حول هذه القضية، وفي مقدمة ذلك تهمة الانفصال التي وجهت دائما للأمير ابن عبد الكريم ومعه كل الريف والريفيين" (ص. ٥٢).

انتقل الباحث، بعد ذلك، في **الفصل الثاني** إلى إبراز أصداء حرب الريف بين المشرق والمغرب والموقف الاستعماري من الثورة الريفية، والملاحظة الأساسية التي أثارها الكاتب هي أن "خطاب (الجمهورية الريفية) تبلور في الصحف والكتابات العربية الإسلامية في المشرق، قبل أن يتسرب إلى المغرب" (ص. ٦٢)، واتهم المترجمين العرب الأوائل الذين استعملوا تسمية "الجمهورية الريفية" بعدم احترام الأمانة العلمية، حيث تم استبدال لفظة "الإمارة" بلفظة "الجمهورية"، مما يفرض عدم الوثوق في الكتابات المشرقية التي تبنت عبارة "الجمهورية الريفية"، خاصةً أن أقطاب الحركة الوطنية بالمغرب اعتمدوا "لتدوين أخبار (الجمهورية الريفية) ليس على المصادر المحلية، بل نقلاً عن الصحف والكتب العربية التي ظهرت في المشرق" (ص. ٧٥). ويفترض الباحث في آخر هذا الفصل، مرة أخرى، أن "تسمية (الجمهورية الريفية) لم تكن متداولة في بلاد الريف وجبالة، ولم يرد لها ذكر في أي مستند أو وثيقة محلية (...) وأن ما كان سائدًا هي عبارة (الإمارة)". (ص. ٨٠)

وفي **الفصل الثالث** تتبع الباحث لحظة انبثاق خطاب "جمهورية الريف" حيث يرجع استعمال عبارة "الجمهورية الريفية" لأول وهلة إلى الأوساط المالية والسياسية الأوربية، واتهم "اللوبي الفرنسي" بصنع الطابع الذي كان يحمل تسمية "الجمهورية الريفية".

أما ظهور بعض المراسلات التي تحمل "جمهورية الريف"، فقد أقر الباحث أنها ليست رسمية، وجلها "عبارة عن أوراق للتراسل الإداري انفردت بها شخصية سياسية ريفية (مزاجية) ... يتعلق الأمر بالقائد حدو بن حم البقيوي" (ص٩٢)، كما أن جميع "الوثائق التي نصت على فكرة (الجمهورية الريفية) اقتصرت على الخطاب الخارجي" (ص. ٩٧)، وهذه الوثائق مرتبطة أساسًا بالمصالح التجارية والمنجمية لجماعات الضغط الفرنسية والإنجليزية بمنطقة الريف.

أما **الفصل الرابع** فقد تناول فيه الباحث الظروف التي فرضت على حركة ابن عبد الكريم الحاجة إلى الشرعية الدولية، وتدويل القضية الريفية، وقد أثار مسألة مهمة جدًا، تتمثل في كون الرسالة الأصلية التي وجهها الخطابي إلى عصبة الأمم سنة ١٩٢٢م لا تتضمن تسمية "الجمهورية الريفية" إذ نصّت فقط على (حكومة الريف)" (ص. ١١٢). وفي الوقت نفسه طعن الباحث في مصداقية الوثائق التي تتضمن عبارة "الجمهورية الريفية" المنشورة من قبل بعض الأجانب، لكن ذلك "لا ينبغي أن يتخذ مبررًا للتشكيك في قيام دولة ابن عبد الكريم الخطابي جملة وتفصيلاً" (ص. ١٢٢).

ونظرًا لأهمية استيعاب الدلالات التاريخية للمصطلحات ذات الحمولة الأنتربولوجية والسوسيولوجية فقد أفرد الباحث **الفصل الخامس** للتمييز بين مصطلحي "الريفوبليك" و"الجمهورية"، حيث رأى أن هناك فرقا بين هذين الإصطلاحين المحليين، وبالتالي "عبارة (الريفوبليك) لا تنطبق على التسمية التي أطلقت على الكيان السياسي الذي استحدثه ابن عبد الكريم سنة ١٩٢٣ (...) ولهذا، فإن تقديم تفسير متكامل لمفهوم (الريفوبليك) ومقارنته مع (الجمهورية) لا يستقيم"(ص. ١٥٣).

انتقل الباحث في **الفصل السادس** إلى مناقشة رأي الأمير الخطابي في "الجمهورية" وكيف أسيء فهمه، فاستهل هذا الفصل بتصريح منسوب للخطابي، جاء فيه: "لم تكن لدينا أبدا جمهورية بالمعنى الغربي للكلمة، ولم نرغب البتة في أن نتوفر على مثلها" (ص. ١٦١). وقد استعرض الباحث مختلف الآراء الأجنبية والمغربية التي أثارت مسألة "جمهورية الريف"، ووضع كل تلك الآراء تحت مجهر النقد والتمحيص، ليخلص إلى أن "محمد بن عبد الكريم الخطابي لم يصف دولته العصرية باسم (جمهورية الريف) كما شاع في الجرائد الأجنبية، بل حرص على استعمال تسمية (الحكومة الريفية)" (ص. ١٨١)، ونسب إلى الخطابي عدم إقراره بتسمية "الجمهورية الريفية"، حيث "لم تكن القيادة الريفية ترغب في أن تتوفر على مثلها، ولم يصرح - أي الخطابي- بأنه هو الذي اختار تلك التسمية أصلاً، بل أرجع ذلك إلى الصحافة الأجنبية، وذلك هو عين الصواب" (ص. ١٩٥).

خصص الباحث **الباب الثاني** من دراسته لتبيان فرضيته المتمثلة في تأسيس الأمير الخطابي لـ"إمارة الريف"، فاختار لهذا الباب العنوان التالي: **الأسس الشرعية للإمارة الريفية بين المرجعية الإسلامية وإستراتيجية التحديث**. وهكذا استهله بالفصل السابع الذي أفرده لإبراز الأسس الشرعية للإمارة الريفية، حيث استند الخطابي لتأسيس كيانه السياسي على المشروعية الدينية والدنيوية، وهذه المشروعية عبر عنها نص بيعة الخطابي "أميرًا للجهاد" المحرر عام ١٩٢٣م. وبعدما فشلت المساعي الدبلوماسية التي بذلتها القيادة الريفية في انتزاع الاعتراف الدولي، عقد الخطابي العزم على بناء شرعيته السياسية من الداخل، مستندًا إلى المرجعية الإسلامية كما تجسدت في فجر الإسلام (ص. ٢١٧)، حيث أن مصطلح "الإمارة" كان متداولاً تاريخيًا في التراث العربي والإسلامي، بخلاف لفظة "الجمهورية".

بعدما فرغ الباحث من استنطاق النصوص المحلية لمعرفة موقف الخطابي نفسه من الإشكالية المركزية التي تعالجها الدراسة، انتقل في **الفصل الثامن** إلى الخوض في موقف الأمير الخطابي من العرش، فطرح سؤالا كبيراً، وهو كالتالي: **هل خطر ببال ابن عبد الكريم الخطابي أن يكون سلطانًا؟** للإجابة عن هذا السؤال عمل الباحث على رصد علاقة آل الخطابي بالمخزن المركزي منذ عهد السلطان المولى الحسن الأول أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، حيث برز والد الأمير الخطابي كأحد أبرز قواد المخزن في قبيلة بني ورياغل، معقل الحركة الريفية.

يرى الباحث أن الجدل الذي أثير عن موقف الأمير الخطابي من السلطان المولى يوسف والعرش العلوي إبان حرب الريف، وتصوير الخطابي كمتمرد ومنشق، أو كمعارض للمخزن، "يستند على الخطة الاستعمارية (فرّق تسد) وتغذيه المواقف الإيديولوجية للصراعات الحزبية خلال بعض الأحداث اللاحقة التي عرفتها المنطقة الريفية عقب الاستقلال "(ص. ٢٣٠). أكد الباحث بشكل قاطع على أن الخطابي لم تكن له أية أطماع لمنافسة السلطان، بل "بادر منذ بداية حركته إلى الاتصال بالسلطان (...) باعتباره هو وحده من له الحق في تولي القيادة العليا للبلاد" (ص. ٢٣١). أما ما قام به الخطابي-حسب الباحث- فهو تأسيس إمارة محلية لمواجهة الاستعمار الإسباني، وليس الخروج عن الإمام الشرعي، ولتأكيد هذا التصور أورد الباحث نصوصًا منسوبة إلى الخطابي نفسه يؤكد فيها أنه لا يسعى بأي حال من الأحوال إلى منافسة السلطان سواء على الصعيد الديني أو المستوى السياسي.

تناول الباحث في **الفصل التاسع** المشروع التحديثي الذي سعى إليه الخطابي من خلال تأسيس كيانه الجديد، حيث قامت الحكومة الريفية على هياكل وأجهزة "شكلت تحولاً عميقًا في البنية الاجتماعية والسياسية في الريف، إذ قامت على مؤسسات جديدة ومبدأ فصل السلط (...) حكومة تجاوزت القبيلة وتطلعت إلى أفق أعلى هو الأمة والوطن" (ص.٢٦٧)، مثلما دشن الخطابي العديد من الإصلاحات في مختلف المجالات، فهذا الأخير عمل على تنظيم المجتمع المحلي، وتحديث هياكله القبلية.

أما **الفصل الأخير** من الدراسة فقد حاول فيه الباحث تأكيد فكرة أساسية مفادها أن الخطابي جعل من الاعتراف بـ "الإمارة الريفية" شرطًا أساسيًا في مفاوضاته مع القوى الاستعمارية، وذلك ما بدا جليًا عندما رفض الخطابي العرض الإسباني القاضي بمنح الريفيين نوعًا من التسيير الذاتي الإداري تحت الحماية الإسبانية، فالخطابي ظل متمسكًا بضرورة استقلال "الإمارة الريفية" إلى أن انتهت "الحركة الريفية" بعد فشل مفاوضات وجدة وتدخل فرنسا، مما أرغم الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي على الاستسلام للفرنسيين، ليتم نفيه إلى جزيرة لاريونيون أواخر شهر مايو ١٩٢٦م.

وفي **خاتمة الدراسة** استعرض الباحث بشكل دقيق كل ما يعتبره البعض دليلاً على قيام "جمهورية الريف"، معتبرًا إياها أدلة لا تستند إلى أسس علمية صحيحة، ولم تخضع لأي "دراسة نقدية محايدة للتأكد من صحتها "(ص. ٣٢٣)، فكان من الضروري القيام بهذه العملية "بكل تجرد ودون خلفية معينة" (ص. ٣٢٣)، حيث تبيّن أن الأمير الخطابي شيد "إمارة" وليس "جمهورية"، وغايته الرئيسة هي الجهاد ومحاربة المستعمر، لكن هذا لا يمنع من القول إن عبد الكريم لم يكن له أي طموح آخر، بل كان يسعى إلى إقامة نظام "ديمقراطي بكل معنى الكلمة". (آخر عبارة وردت في الخاتمة، ص. ٣٢٨).

ملاحظات نقدية

بعدما حاولنا تقديم مضامين الدراسة، نرى أنه من الواجب العلمي إبداء بعض الملاحظات التي بدت لنا أثناء قراءة هذا العمل المتميز، فكل مجهود علمي وبحثي جاد قابل للنقد والتمحيص، فلا توجد حقيقة كاملة كما يقول المحققون. عندما شرعنا في قراءة مؤلف الدكتور محمد أونيا أول ما استرعى انتباهنا هو

العنوان، فعلى الرغم من أن أي كتاب لا يقرأ من عنوانه، إلا أن للعنوان أهمية في إثارة القارئ.

إن القراءة العادية للعنوان تفيد توظيف لغة لا تقبل الشك، وذلك من خلال عبارة "أسطورة الانفصال"، وبالتالي قد يُفهم أن الباحث لم يلتزم بالحياد العلمي المطلوب. وقد عزز الباحث العنوان الرئيس بالعنوان الفرعي التالي: حفريات نقدية في خطاب الجمهورية الريفية. فالمؤلف بين أنه أجرى حفريات تاريخية للمادة المصدرية وعمل على نقد خطاب الجمهورية الريفية. والملفت هنا أن الباحث وضع تسمية (الجمهورية الريفية) دون المزدوجتين، مما قد يجعلنا نعتقد أن المؤلف يقر بتأسيس الجمهورية الريفية، وأنه سيقتصر فقط على نقد خطابها. لكن عكس ذلك تمامًا، نجد أن المؤلف يضع هذه التسمية بين المزدوجتين، سواء في التمهيد، أو في الفصول اللاحقة، فهو يعلن بشكل صريح منذ البداية نفي تأسيس الأمير الخطابي للجمهورية الريفية، وفي المقابل تبنى فرضية تأسيس "إمارة الريف" أو "الإمارة الريفية"، وأن هذه الإمارة التي شيدها الخطابي هي "إمارة جهاد" وليست "إمارة حكم".

كما تجب الإشارة إلى أن الدكتور أونيا حصر دراسته خلال زمن يمتد من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٢٦م (فترة حرب الريف)، وبالتالي قد يكون موقف الخطابي من النظام السياسي بالمغرب، ومن طبيعة نظام الحكم، قد تغيّر فيما بعد، خاصة إذا علمنا أن الخطابي شخصية سياسية بامتياز، ومن المفترض أن تخضع العديد من مواقفه لمعطيات اللحظة السياسية. نقرأ في التمهيد، وفي الصفحات الأولى من الفصل الأول أن الباحث ينفي تشييد الخطابي "الجمهورية الريفية"، لكن في آخر هذا الفصل (ص. ٥٢)، وفي مناسبات أخرى (مثلاً في الصفحة ١٠٠)، نقرأ افتراض الباحث، بشكل أو بآخر، تأسيس هذه الجمهورية، وهنا نتساءل ما الداعي إلى هذا الافتراض ما دام أن الباحث قد حسم موقفه منذ البداية.

اعتبر الباحث أن الرسالة الوحيدة التي وظف فيها الخطابي لفظة "الجمهورية" هي الرسالة الموجهة إلى مسلمي الجزائر وتونس سنة ١٩٢٥م، وقد جاء في هذه الرسالة: "يتهيّأ لنا تشكيل جمهورية ضخمة تكون أركانها جميع بلاد إفريقيا الشمالية" (ص. ٤٤). وعلق على ذلك الباحث، قائلاً: "صحيح أنه وظف تلك المقولة في رسالة وحيدة لم تتكرر..." (ص. ٤٤). ونعتقد بأن الخطابي قد يكون قصد إلى ذلك قصدًا، وبخاصة إلى الجزائريين الذين كانوا يرون ما حققته الجمهورية الفرنسية في مختلف المجالات. وكأنه قال لهم: إن نظامًا سياسيًا مماثلاً في شمال إفريقيا سيحقق لهم أفضل مما تحقق للفرنسيين بعد استعادة وحدتهم. ونرى أنه لا يمكن الجزم بأن تلك الرسالة هي الوثيقة الوحيدة التي تبنى فيها الخطابي لفظة "الجمهورية"، فالمنهج العلمي يفرض علينا عدم الحسم النهائي، خاصةً أن إمكانية وجود وثائق محلية أخرى غير معروفة واردة، فمثلاً هناك حديث عن وجود مذكرات خطها الأمير الخطابي لم تظهر بعد. والملاحظة الثانية المسجلة على هذه الرسالة هي أننا قد نستخلص من مضمونها أن الخطابي عبر بشكل صريح عن طموح سياسي أكبر من تشييد "إمارة" صغيرة في شمال المغرب.

تكرر جزم الباحث في وجود وثيقة وحيدة متعلقة بمسألة معينة في مناسبات أخرى، فمثلاً ذكر الباحث أن هناك "وثيقة وحيدة تحمل الاسم والتوقيع الخطين لكل من بوجيبار واللوه باللغة العربية واللاتينية عندما كلفا بالتعريف بالقضية الريفية عند عصبة الأمم" (ص. ١١٢)، كما أقر بورود "إشارة وحيدة إلى الجبهة الريفية في مذكرة لسي امحمد" (الهامش ص. ١٦٦).

نعتقد أن منهج البحث التاريخي يقتضي اعتماد اللغة القائمة على النسبية، فحبذا لو استعمل الباحث لغة أخرى، كالقول إن تلك هي الوثائق هي الوحيدة التي يتوفر عليها، أو أنها الوثائق الوحيدة المعروفة إلى حدود الآن، فمن يدري قد تظهر في المستقبل وثائق أخرى تضيف أو تنفي ما ذهب إليه الباحث.

نفى الباحث بشكل صارم تبني الحركة الريفية لتسمية "الجمهورية الريفية" سواء في الداخل أو الخارج، لكنه أورد أن الصحافي الإسباني أوتايثا (Oteyza)، مدير اليومية الإسبانية (La libertad)، نقل عن شقيق الأمير سي امحمد تصريحًا اعتبر فيه أن طبيعة النظام السياسي الريفي هو "جمهورية" يترأسها شقيقه (ص. ١٢٦). والباحث لا يشكك في صحة هذا التصريح، بل تساءل فقط عن مدى إسقاط هذا الوصف على الواقع، وقد احتمل أن يكون تصريحًا موجهًا إلى الخارج، الأمر الذي وضع الباحث في نوع من التناقض، إذ سبق له أن نفى وصف الكيان الريفي بالجمهورية سواء داخليًا أو خارجيًا.

انتقد الباحث مضمون المذكرات المنسوبة إلى الأمير الخطابي، التي دوّنها كتابه الأربع، إذ شكك في صحتها، بل رجح أن يكون بعض هؤلاء الكتاب قد نقلوا معلوماتهم عن بعض الدارسين مثل عمر أبو النصر ورشدي الصالح. لكن يبدو أن هذا الحكم لا يستند إلى

حجج موضوعية مقنعة، خاصة إذا علمنا أن الباحث يشكك في هذه المذكرات فقط حينما يتعلق الأمر بإيراد تسمية "الجمهورية الريفية"، بينما يعتبرها في بعض الأحيان صحيحة، وذلك حينما تتطرق إلى أمور تتماشى مع رأيه والتصور الذي يدافع عنه. فمن بين الأمثلة الدالة على ذلك استدلال الباحث بما دوّنه علي الحمامي، أحد الكتاب الأربعة للخطابي، في سياق تأكيده على المرجعية الدينية لدستور "إمارة الريف"، معتبرا أن فكرة الدستور لدى الخطابي يقصد بها "الدستور السماوي"، مستندًا في ذلك على ما أورده أمين سعيد نقلا عن علي الحمامي، قائلاً: "يمكن الوثوق به -أي أمين سعيد-، لأنه نهل من مذكرات الخطابي التي دوّنها علي الحمامي بالقاهرة بموافقة الأمير وتحت مسئوليته التاريخية" (ص. ٧٣ و ٧٤).

وفي الاتجاه نفسه اعتبر الباحث أن مذكرات علي الحمامي "أقل غلوا وأكثر اعتدالا، لأن علي الحمامي لم يستخدم مصطلح الجمهورية الريفية" (ص. ٤٩). مما يجعلنا نفهم أن رأي الباحث في هذه المذكرات تتحكم فيه عدم استخدام تسمية "الجمهورية الريفية" فقط. وبهذا الحكم يستخلص أن كل من أقر بوجود الجمهورية الريفية في نظر الباحث غير معتدل ويتسم بالغلو.

ذكر الدكتور أونيا أن فرنسا استطاعت إقناع المولى يوسف بأن الخطابي يسعى إلى تأسيس عرش بديل (ص. ٥٧). ويمكن أن نتساءل في هذا الصدد: هل فعلاً كان المولى يوسف بحاجة إلى من يقنعه ليعادي الأمير الخطابي؟ وقد ذكر الباحث في نفس السياق أن هناك من حاول "تصور الزعيم الريفي كمتمرد على السلطان ومنشق عن العرش، وفي أحسن الأحوال كمعارض للمخزن" (ص. ٢٣٠)، واعتبر ذلك "تأويلاً خاطئًا يستند على الخطة الاستعمارية (فرّق تسد)" (ص. ٢٣٠)، كما أورد الباحث مقتطفا من رسالة للسلطان المولى يوسف نعت فيها الخطابي بالفتان، وبـ "الثائر الذي جاء ليوقظ نار الثورة والفساد" (ص. ٢٤٢)، مثلما أورد تصريحًا للخطابي، جاء فيه: "سنكون أول من يساند السلطان إذا تحرر من نير الحماية والعبودية" (ص. ٢٣٨).

نرى أن الباحث قد تفادى البحث في الأسباب الحقيقية التي كانت وراء توتر العلاقة بين السلطان المولى يوسف والأمير الخطابي، بل سعى إلى تلمس العذر للمولى يوسف، لأن هذا السلطان تبنى موقفًا سلبيًا من الحركة الريفية، ومن زعيمها. ويستخلص من تصريح الخطابي، المذكور أعلاه، أن هذا الأخير اشترط على السلطان عدم القبول بنظام الحماية ومقاومة المستعمر مقابل طاعته، وهذا ما لم يحدث وفق الوثائق المعروفة والمعطيات المتوفرة.

واعتبر الباحث أن ظهور دستور الحكومة الريفية بالمعنى الغربي للكلمة ضربًا من الخيال، وأن ما أورده الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي غير مقنع لأنه استند في ذلك إلى ما رواه له الكاتب الخاص للأمير الخطابي السيد الحسن بن عبد العزيز الجزائري (ص. ٧٤). وواضح هنا أن الباحث استعمل في استنتاجه تعبيرا لغويا غير مستساغ في البحث العلمي، وكان بعيدا نوعا ما عن الحياد المطلوب، وذلك حينما وصف ما أورده اليوسفي أنه "ضرب من الخيال".

ذكر الباحث في الصفحة ٧٩ (الهامش) أن السيد أحمد شعيب الخطابي بورجيلة من القادة المحليين في حرب الريف (أمين عام للخزينة)، له مؤلف بعنوان: الحروب الريفية الدفاع المجيد بالنار والحديد. تطرق فيه إلى "بنود الميثاق القومي"، معتمدًا على ما أورده رشدي الصالح وعمر أبو النصر، مما جعل الباحث يستخلص بسهولة أن ما ذكره أحمد شعيب غير صحيح، دون استدلال مقنع. وهنا نتساءل: كيف لرجل عاصر الأحداث -أي أحمد شعيب الخطابي بورجيلة-، وكان قائدًا بارزًا في الحرب، أن ينقل معلومات بهذه الأهمية عن غيره، دون أن ينتبه إلى عدم صحتها.

إن القارئ لدراسة الدكتور محمد أونيا قد يستغرب من التصوير الذي قدمه لشخصية أساسية في الحركة الريفية، يتعلق الأمر بالقائد حدو بن حم البقيوي، المعروف بحدو لكحل، فقد وصفه الباحث، قائلا: "شخصية سياسية ريفية مزاجية، ومزهو بنفسه" (ص. ٩٢)، كما اتهمه بخدمة مصالح اللوبي الاستعماري الفرنسي، فقد كان "عضوًا وسيطًا ونشيطًا في جماعة بورساي بوهران" (ص. ٩٣). وتكرر نفس "الاتهام" في الخاتمة، حيث نقرأ أن هذا الرجل -أي حدو لكحل- "تشبع في بورساي بأفكار سيده دانييل بورماسي" (ص. ٣٢٤).

نعتقد، إن صح التعبير، أن هناك نوعًا من الإجحاف في حق هذه الشخصية الأساسية في حرب الريف، فالرجل كان دائمًا قريبًا من الخطابي، وحظي بثقته في مناسبات مهمة، فمثلاً كان ضمن بعثة الخطابي إلى باريس سنة ١٩٢٢، بل ظل من بين الشخصيات التي وضع فيها الخطابي الثقة إلى آخر لحظة من حركته التحريرية، والدليل هو تفويضه للمشاركة في مؤتمر وجدة في ماي ١٩٢٦. ونرى أنه لا يستقيم اعتبار السيد

حدو لكحل شخصية غير مسؤولة بمجرد أن مراسلاته كانت تحمل شعار "الجمهورية الريفية"، الأمر الذي اعتبره الباحث أنه لم يكن بموافقة الخطابي.

إن الباحث نفسه أقر بضرورة التريث وعدم التسرع في إصدار الأحكام والتحقق من المصادر جيدًا، فمثلا انتقد روبرت فورنو حينما نشر وثيقة تحمل عنوان: بيان الدولة ونداء إلى جميع الأمم "جمهورية الريف"، حيث اعتبر أن "فورنو لم يشر إلى مصدر تلك الوثيقة التي اعتمد عليها، وهذا خلل منهجي لا يقبله المؤرخ الذي يولي للإسناد ولتحقيق النصوص أهمية قصوى" (ص. ١١٦).

ذكر المؤلف أن الوفد الريفي إلى عصبة الأمم استند إلى مبدأ حق الريفيين في تقرير المصير (ص. ١١٢)، ونحن نعلم أن هذا المبدأ نص عليه مؤتمر الصلح المنعقد بعد الحرب العالمية الأولى، بحيث تبنى الرئيس الأمريكي ولسن هذا المبدأ للدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها. وبالتالي قد يستخلص من الأمر أن الخطابي اعتبر "الريفيين شعب" له الحق في السيادة، ويتضح ذلك أكثر في الوثيقة التي أوردها الباحث، وهي عبارة عن رسالة من الخطابي إلى المندوب البريطاني في عصبة الأمم، فقد ورد فيها: "إننا شعب حر يرغب في استقلاله كما كان دائمًا". وفي آخر الرسالة نقرأ "يشرفني أن أتقدم إليكم بأسمى عبارات التقدير الشخصي ونيابة عن الشعب الذي أمثله بموجب السلطة التي منحوني إياها" (الوثيقة رقم ٢ في الملحق، ص. ٣٣٤ - ٣٣٥). ويمكن القول إن هذه الرسالة وحدها تشكل إعلان صريح من قبل الخطابي للعالم الغربي عن موقفه المتمثل في كون الريفيين "شعب متميز" قرر منح السلطة لشخصه لتمثيله والحديث باسمه، ومما لا شك فيه أن هذا الموقف تحكمت فيه طبيعة الأوضاع الداخلية والخارجية آنذاك.

اعتبر الباحث أن "المتتبع للحركة الريفية منذ نشأتها سيلاحظ أن ابن عبد الكريم استهل مقاومته للاستعمار الإسباني باسم الدين والدولة" (ص. ١٤١)، إلا أننا نقرأ في الصفحة (١٢٩) أن حكومة الريف الأولى لم تكن تسمى حتى بإمارة الريف، أي أن قبل ١٩٢٣ لا يمكن الحديث عن تأسيس الخطابي لكيان سياسي، فكيف يمكن أن يكون الخطابي قد استهل حركته باسم الدولة، وهو لم يؤسس أي كيان سياسي يعبر عن تلك الدولة؟

شكك الباحث في مصداقية مجموعة من التصريحات التي أدلى بها محمد بن عبد الكريم الخطابي، سواء للصحف العربية أو الأوربية، فمثلاً اعتبر أن التصريح الذي أوردته مجلة المنار المصرية في عددها الصادر يوم ٥ نوفمبر ١٩٢٦ عار من الصحة (ص. ١٨٢)، ومن المعلوم أن هذا التصريح قد نسب للخطابي الإقرار بتأسيس "الجمهورية الريفية". وإن كانت فعلاً هذه المجلة قد افترت على الخطابي، فإننا نتساءل: لماذا قبل الخطابي الإدلاء بتصريحات لاحقة لهذه المجلة، ما دام أنها قد افترت عليه في قضية حساسة جدًا؟ والمثير أن الباحث قد اعتبر تصريحًا آخر للخطابي لأحد الصحافيين الأمريكيين في مارس ١٩٢٥ "حقيقة صارخة" (ص. ١٩٤)، لأن هذا التصريح للخطابي ينفي تأسيس "جمهورية الريف"، وكأننا بذلك نفهم أن الباحث يعتبر أي تصريح منسوب إلى الخطابي، يقر فيه بتأسيس الجمهورية غير صحيح ووجب التعامل معه بالشك والريبة، وفي المقابل أي تصريح آخر ينفي فيه تأسيس الجمهورية حقيقة لا تقبل الشك.

ذكر الباحث أن بيعة الخطابي مرت بمرحلتين، يطلق عليهما في تاريخ الأحكام السلطانية: بيعة الخاصة وبيعة الكافة، وقد بويع الخطابي بيعة الخاصة يوم ١٨ يناير ١٩٢٣، وحضرتها القبائل القريبة، ليبايع بيعة العامة يوم ٢ فبراير من السنة المذكورة، وحضرتها كل القبائل، حيث تم تدوين حدث البيعة (وثيقة رسمية) واختيار التشكيلة الحكومية، وقدمت جميع القبائل الولاء، وسلمت على الأمير (ص. ٢١٠).

يفهم من كل التفاصيل الدقيقة التي أوردها الباحث أن الخطابي بويع مثلما يبايع السلاطين من قبل أهل الحل والعقد والقبائل وليس كأمير للجهاد فقط، خاصة إذا استحضرنا قول الباحث أنه قد "جرت العادة في التاريخ الإسلامي إطلاق لقب (أمير المسلمين) على بعض السلاطين المغاربة لتفادي الصراع مع الحكام الذين عرفوا في المشرق الإسلامي بالخلفاء أو أمراء المؤمنين مثل سلاطين الدولة المرابطية " (ص. ٢١٧).

وردت في عقد بيعة الخطابي عبارة "جاءت له الخلافة تجر أذيالها"، ففسر الباحث ذلك استنادًا على ما ذكره ريتشارد بينيل، فهذا الأخير نفى أن تكون هذه العبارة تحيل على أن الخطابي بويع حاكما عاما على جميع المسلمين (ص. ٢١٩). فما السبب الذي منع الباحث من مناقشة وتفسير دلالة اعتبار أهل الحل والعقد الخطابي "أهلا للخلافة"، والاقتصار على إيراد رأي باحث غربي ليست له الدراية الضرورية بالمفاهيم السياسية في التراث الإسلامي.

أورد الباحث في الصفحة (٢٦١) جدولاً مهمًا تضمن الهياكل الوزارية في الحكومة الريفية، ومن بين هذه الأجهزة "قائد المشور" و "رئيس البروتوكول". ومن

المعروف هذا النوع من الأجهزة كان يعتمدها السلاطين، مما يتنافى مع قول الباحث أن الخطابي رفض كل المظاهر الشكلية التي يحظى بها السلاطين. مثلما لاحظنا أن الخطابي قد استعمل لغة "السلاطين" في العديد من مراسلاته، ومن بين الأمثلة التي أوردها الباحث مقتطف من وثيقة لقانون الحركات الشعبية في الجيش الريفي، حيث ختم ذلك القانون بعبارة: "هذا إصدار أمر المخزن السعيد أعزه الله" (ص. ٢٨٠). بل أكثر من ذلك أورد الباحث أن "الجيش النظامي الريفي كان يؤدي تحية العلم صباحًا ومساء" (ص. ٢٨١).

وفي السياق نفسه ذكر الباحث أن "السلطة التشريعية" في الحركة الريفية صار يمثلها "مجلس الأمة"، أي البرلمان، بدل "مجلس الأعيان" الذي كان في البداية (ص. ٢٦٢)، إذ يلاحظ أن هناك تعديلات طرأت على أسماء الأجهزة السياسية المعتمدة من قبل الخطابي، وتطور على مستوى المفاهيم السياسية المعتمدة من قبل الحركة الريفية، مما قد يفيد أن هذه الحركة سعت إلى إقامة دولة مستقلة وحديثة على غرار النماذج الغربية، وليس مجرد إمارة للجهاد فقط، وبطبيعة الحال استحضار الدين الإسلامي كمرجعية أساسية لهذه الدولة.

سبق أن أشرنا إلى أن الباحث شكك في مصداقية بعض المصادر والمراجع، إلا أنه في الوقت نفسه يستدل بها حينما يجد فيها معطيات منسجمة مع آرائه واستنتاجاته، ونذكر على سبيل المثال تشكيك الباحث في مذكرات روجي ماتيو لأنها تبنت تسمية "جمهورية الريف"، ونقد ماريا روسا دي ماداریاغا لاستعمالها كذلك عبارة "جمهورية الريف". لكنه استند إلى هذه المصادر والمراجع في بعض المناسبات، ونذكر على سبيل المثال ما ورد في الصفحة (٣٠٠) في سياق الحديث عن استقبال الخطابي لوفد إسباني سنة ١٩٢٤. وما ورد في الصفحة (٢٣٢) بخصوص الحديث عن محمد أزرقان، فهذا الأخير حسب ماريا روسا، نقلاً عن المؤلف، "عرف عنه حبه للمال، مما جعله يرتكب أحيانا بعض التجاوزات، مثلما فعل أثناء المفاوضات مع إسبانيا، حيث طلب عمولة لنفسه"، فالباحث يبدو أنه قد انساق وراء ما ذكرته ماريا روسا دون أي تفسير للتهمة الخطيرة التي اتهمت بها ناظر الخارجية السيد محمد أزرقان.

وأخيرًا وليس آخرًا، لابد من تكرار التنويه بالمجهود القيم الذي بذله الدكتور محمد أونيا في دراسته العلمية، فمن يطالع هذه الدراسة يشعر أن الباحث أنجز عملاً متميزًا سعى فيه إلى نفض الغبار عن إشكالية تاريخية شائكة جدًا أثارت اختلافات حادة بين الباحثين المغاربة والأجانب، وستظل في نظرنا مطبوعة بالنسبية، خاصة في ظل عدم "الإفراج" عن المذكرات التي يقال إن الأمير الخطابي قد خطها بيده، ويمتنع أحفاده من نشرها إلى الآن، دون ذكر الأسباب أو الموانع.

وسواء اتفقنا أو اختلفنا مع الفرضية التي سعى الباحث إلى تبنيها والدفاع عنها استنادًا على قراءة نقدية لجل ما كتب عن الموضوع، وإعادة قراءة الوثائق المحلية، فإننا نقر أن هذه الدراسة تعد أهم ما كتب عن موضوع الكيان السياسي الذي شيده الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي إبان حرب التحرير الريفية. وقد التزم الباحث منهجا صارما في البحث والتفسير والتركيب. وتظل هذه الدراسة القيمة تمهيدًا لتعميق البحث الرصين في المشروع التحديثي للأمير الخطابي وتجربته السياسية الفريدة.